

كتاب دوري رقم (١) لسنة ٢٠١٨

بتاريخ ٢٠١٨ / ١ / ٢

بشأن مراقبي حسابات الشركات المقيد لها أوراق مالية بالبورصة المصرية

السادة: الشركات المقيد لها أوراق مالية بالبورصة المصرية:

في ضوء ما تضمنته المادة (١١) من قانون سوق رأس المال رقم (٩٥) لسنة ١٩٩٢ - بعد تعديلها بالقانون رقم (١٢٣) لسنة ٢٠٠٨ - بشأن إنشاء سجل بالهيئة العامة للرقابة المالية يقيد به مراقبي الحسابات الذين يجوز لهم مراجعة الشركات المقيدة أوراقها ببورصة الأوراق المالية وشركات الاكتتاب العام والشركات العاملة في مجال الأوراق المالية وصناديق الاستثمار المنشأة بالبنوك وشركات التأمين ، ويضع مجلس إدارة الهيئة شروط وأحكام قيد و شطب مراقبي الحسابات في السجل المشار إليه.

وفي إطار حرص الهيئة لمتابعة مدى قيام الشركات بالإمتثال للإلتزامات التي أوجبها القانون حرصاً على مصالح مساهمي هذه الشركات والمتعاملين على أوراقها المالية، وتجنباً للإجراءات القانونية التي يمكن أن يتم اتخاذها حال عدم الإلتزام بالمتطلبات القانونية الواجبة.

فإن الهيئة تهبب بجميع الشركات المقيد لها أوراق مالية بالبورصة المصرية الإلتزام بما تضمنته المادة (١١) من قانون سوق رأس المال المشار إليها بأن يكون مراقبي حساباتها من المقيدين بالسجل المعد لهذا الغرض بالهيئة والمنشور بياناتهم و أرقام قيدهم على موقع الهيئة الإلكتروني ، وبما لا يخل في الوقت ذاته بإختصاصات الجهاز المركزي للمحاسبة بمراجعة حسابات الشركات الخاضعة لرقابته .

كما تود الهيئة التأكيد بأن عدم الإمتثال لما أوجبه المادة (١١) من قانون سوق رأس المال المشار إليه سيترتب عليه عدم قبول الهيئة للقوائم المالية الدورية أو السنوية التي تقدمها الشركات المشار إليها وما قد يترتب على ذلك من آثار وتبعات قانونية على الشركة والقائمين على إدارتها.

يتم نشر هذا الكتاب الدوري على شاشات البورصة المصرية وعلى موقعها الإلكتروني ، وكذا على الموقع الإلكتروني للهيئة العامة للرقابة المالية .

نائب رئيس الهيئة
٢٠١٨ / ١ / ٢
المستشار / رضا عبد المعطي